

دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال البنوك
المركزية : دراسة تطبيقية على البنك المركزي السعودي (ساما)

إعداد الطالب/

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2024

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
7.....	أهمية الدراسة:
9.....	أهداف الدراسة:
10.....	تساؤلات الدراسة:
11.....	فروض الدراسة:
11.....	الدراسات السابقة:
24.....	الفجوة البحثية:
27.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
30.....	المنهجية وطرق البحث:
30.....	مصادر جمع البيانات:
31.....	أدوات الدراسة:
31.....	الأساليب الإحصائية المستخدمة:
32.....	حدود الدراسة:
33.....	المراجع:

مقدمة:

تعتبر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) من الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تسعى لتعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، ففي ظل التطورات الرقمية المتسارعة، أصبح من الضروري إعادة التفكير في كيفية تقديم الخدمات المالية لمختلف الفئات، خاصة في الدول النامية.

ووفقاً للبنك الدولي يُعد الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يساهم في تمكين الأفراد والمجتمعات اقتصادياً، ويقلل من معدلات الفقر، ويمثل اعتماد العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية خطوة مهمة نحو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مع توفير وسائل ميسرة وآمنة للأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، مما يعزز دور البنوك المركزية في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع (World Bank, 2018)

تعد رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية إطاراً استراتيجياً يوجه مختلف القطاعات نحو تحقيق التنمية الشاملة، بما في ذلك القطاع المالي، حيث تسعى المملكة إلى رفع نسبة الشمول المالي إلى 90% من السكان، مع التركيز على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية والريفية التي تفتقر للبنية التحتية المصرفية التقليدية.

وهنا تبرز أهمية العملات الرقمية كأداة حيوية يمكن أن تساعد في تحقيق هذه الأهداف عبر تقديم حلول تقنية تتجاوز التحديات الجغرافية وتوسع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات المحرومة من النظام المصرفي التقليدي.

وبدأت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بدراسة كيفية استخدام هذه العملات لدعم أهداف الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية بما يتماشى مع الرؤية الوطنية (Saudi Vision 2030, 2016)

و تتميز العملات الرقمية للبنوك المركزية بكونها أكثر استقراراً من العملات المشفرة مثل البيتكوين والإثيريوم، حيث إنها مدعومة من قبل الحكومات وتخضع لإطار تنظيمي صارم، مما يمنحها استقراراً وأماناً أكبر. ويشير الخبراء إلى أن العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار المالي عبر تقليل الاعتماد على النقد وتحقيق الكفاءة في تنفيذ السياسات النقدية. ومن خلال الدعم الحكومي، يتم بناء الثقة لدى المستخدمين وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق التي تشهدها العملات المشفرة غير المنظمة، مما يجعلها أداة مالية آمنة ومضمونة للدفع والمعاملات (Naveenan et al., 2024)

وتتطلب عملية تطبيق العملات الرقمية إطاراً تنظيمياً محكماً يضمن حماية خصوصية المستخدمين واستقلاليتهم المالية، وتبرز دراسات مثل (Shamurailatpam & Majeed, 2024; Nieborak, 2024) أهمية دور التشريعات في تنظيم تداول العملات الرقمية وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين.

وتُظهر أن العملات الرقمية للبنوك المركزية تمتلك إمكانات كبيرة لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي، وذلك إذا تم تطبيقها ضمن إطار تنظيمي محكم وبنية تحتية قوية، ويتطلب تطبيق هذه العملات في المملكة العربية السعودية تعاوناً شاملاً بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، والبنك المركزي السعودي (ساما)، والمؤسسات المالية، وأفراد المجتمع.

ويُتوقع أن يسهم هذا التعاون في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز الاقتصاد السعودي عبر تقديم حلول مالية مبتكرة تسهم في تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع.

مشكلة الدراسة:

مع التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية وازدياد الاهتمام بتطبيقات العملات الرقمية، أصبح من الضروري تبني أدوات جديدة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً. تُعد العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) إحدى أبرز هذه الأدوات، حيث يمكن أن توفر حلولاً مبتكرة للوصول إلى الفئات التي تعاني من نقص في الخدمات المالية، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة المالية وتعزيز التكامل في النظام المصرفي.

وقد أظهرت الدراسات أن استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً في تحقيق الشمول المالي في الدول النامية عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات وتقليل تكاليف المعاملات (Naveenan et al., 2024; Boakye-Adjei et al., 2023).

وركزت الدراسات السابقة على دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، وأظهرت أن هذه العملات يمكن أن تكون وسيلة فعالة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في الدول النامية.

و أظهرت تجربة جزر المحيط الهادئ أن تبني العملات الرقمية قد يؤدي إلى تقليل تكاليف التحويلات المالية الدولية وتعزيز كفاءة النظام المالي (Didenko & Buckley, 2022) كما أظهرت تجربة كازاخستان مع "التنغي الرقمي" أن العملات الرقمية قد تسهم في دعم فعالية السياسات النقدية وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة (Nawaz et al., 2024).

ورغم ذلك، تتناول الدراسات الأخرى، مثل (Foo et al., 2024) و (Ozili, 2024)، الجوانب التقنية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق العملات الرقمية، وتشير إلى أن التحديات الرئيسية تشمل البنية التحتية الرقمية، حماية الخصوصية، والاستعداد التشريعي. ورغم أن هذه الدراسات قدمت رؤى مهمة، إلا أنها تركزت على سياقات اقتصادية وثقافية مختلفة مثل الصين وكازاخستان والهند، وهي بيئات تختلف كثيراً عن السياق السعودي 3

في المملكة العربية السعودية، يواجه الشمول المالي تحديات خاصة تتعلق بالبنية التحتية وتفاوت الوصول إلى الخدمات المالية بين المناطق المختلفة، خاصة المناطق النائية والفئات منخفضة الدخل. ورغم الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) لتعزيز الشمول المالي، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن جزءاً من السكان لا يزال غير مدمج في النظام المالي الرسمي، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة والمشاركة الاقتصادية الكاملة (World Bank, 2021) وتماشياً مع رؤية المملكة 2030، تهدف السعودية إلى رفع نسبة الشمول المالي إلى 90% عبر زيادة إدماج السكان في النظام المالي الرسمي وتحقيق التحول الرقمي الكامل .

وتُظهر الدراسات أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية يمكن أن تساهم في تحسين الكفاءة المالية عبر تقليل تكاليف التحويلات وزيادة سرعة تنفيذها، وكذلك يمكنها تعزيز الثقة بالنظام المالي ودعم تحقيق الشمول المالي (Naveenan et al., 2024; Ozili, 2024) لكن في الوقت ذاته، توجد تحديات أخرى تتعلق بالبنية التحتية الرقمية المحلية، وحماية الخصوصية، والتنظيمات المالية الملائمة، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز الوعي المالي لدى المجتمع حول كيفية الاستفادة من العملات الرقمية بفعالية وأمان (Foo et al., 2024; Tan, 2024)

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في تحليل مدى تأثير استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز الشمول المالي في المملكة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال قدرتها على دمج الأهمية العلمية والعملية، مما يجعلها ذات قيمة كبيرة في تعزيز الفهم النظري والعملية لدور العملات الرقمية في تحسين الشمول المالي. كما تسهم في توجيه السياسات المالية والمصرفية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الابتكار المالي في المجتمع السعودي، مما يجعل من الضروري الاهتمام بمزيد من البحث والدراسة في هذا المجال.

أولاً: الأهمية العلمية

– تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بتأثير العملات الرقمية للبنوك المركزية على الشمول المالي، خاصة في السياق السعودي، حيث تندر الدراسات التي تناقش هذا الموضوع بشكل شامل، وستساهم نتائج الدراسة في توسيع المعرفة الأكاديمية حول كيفية استخدام العملات الرقمية كأداة لزيادة الشمول المالي في الأسواق النامية، وبشكل خاص في المملكة العربية السعودية.

– تسهم هذه الدراسة في توسيع المعرفة الأكاديمية حول دور العملات الرقمية في تحقيق الشمول المالي، فوفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2021، فإن حوالي 1.7 مليار شخص في جميع أنحاء العالم لا يزالون غير مخدومين مصرفياً، مما يجعل تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكارات التكنولوجية أمراً حيوياً.

- تضيف إلى الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير CBDCs على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وبالتالي تساهم في تحسين الفهم النظري حول العلاقة بين الابتكارات المالية والشمول المالي.

الأهمية العملية للدراسة:

توفر الدراسة رؤى قيمة لصانعي القرار في البنك المركزي السعودي (ساما) والجهات التنظيمية الأخرى حول كيفية تصميم وتطبيق العملات الرقمية بما يعزز الشمول المالي ويحقق أهداف الرؤية الوطنية.

تسهم الدراسة في توجيه السياسات المستقبلية بحيث تكون شاملة وفعالة في إدماج الفئات التي لا تتعامل مع البنوك حالياً، مما يدعم التحول الرقمي الذي تتبناه المملكة ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تُظهر الإحصائيات أن الشمول المالي يساهم بشكل مباشر في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال دمج الأفراد والشركات في النظام المالي، مما يعزز من الفرص الاقتصادية ويزيد من معدلات النمو. وفقاً لتقارير صادرة عن البنك الدولي، فقد ساعد التحول الرقمي في السعودية في رفع مستوى الشمول المالي ليصل إلى 75% من البالغين.

و تعمل المملكة على زيادة هذه النسبة، حيث تشير الدراسات إلى أن تبني التكنولوجيا المالية بشكل أكبر، مثل العملات الرقمية للبنك المركزي، قد يساهم في تعزيز هذه النسبة.

تسهم الدراسة في تحسين الكفاءة المالية من خلال تحليل كيفية تأثير العملات الرقمية على تخفيض تكاليف المعاملات المالية وزيادة سرعة تنفيذها، مما يعزز من جودة الخدمات المالية المتاحة في المملكة. كما أن هناك بُعداً إضافياً يتعلق بتعزيز التنشيط المالي

تساهم الدراسة في فهم كيفية استخدام العملات الرقمية كأداة لزيادة الوعي المالي بين الأفراد، مما يساعد على الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات الحديثة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز الشمول المالي في المجتمع، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تعزيز التكامل المصرفي، زيادة الكفاءة المالية، تعزيز التنشيط المالي، وتمكين الأفراد اقتصادياً وتتفرع منه عدة أهداف فرعية منها :

- تحليل أثر استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً في البنك المركزي (ساما).
- دراسة دور استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز التكامل المصرفي في البنك المركزي (ساما).
- تقييم أثر استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تحسين الكفاءة المالية في البنك المركزي (ساما).
- تحليل أثر استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز التنشيط المالي للأفراد في البنك المركزي (ساما).

- دراسة دور استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تمكين الأفراد اقتصادياً في البنك المركزي (ساما).

تساؤلات الدراسة

ما أثر استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز الشمول المالي في المجتمع، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تعزيز التكامل المصرفي، زيادة الكفاءة المالية، تعزيز التنشيط المالي، وتمكين الأفراد اقتصادياً؟ وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- كيف تؤثر العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً؟

- ما هو دور العملات الرقمية في تعزيز التكامل المصرفي بين البنوك التجارية ومزودي الخدمات المالية غير المصرفية؟

- كيف تسهم العملات الرقمية للبنك المركزي السعودي (ساما) في تحسين الكفاءة المالية للمعاملات؟

- كيف تؤثر العملات الرقمية على تعزيز التنشيط المالي للأفراد في المجتمع السعودي؟

- ما هو أثر استخدام العملات الرقمية على تمكين الأفراد اقتصادياً وزيادة قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية؟

فروض الدراسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (ساما) في تعزيز الشمول المالي في المجتمع من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وتحقيق التكامل المصرفي، وزيادة الكفاءة المالية، وتعزيز التنقيف المالي، وتمكين الأفراد اقتصادياً، وتتفرع منه عد فرضيات فرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً في البنك المركزي (ساما) "
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز التكامل المصرفي في البنك المركزي (ساما) .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تحسين الكفاءة المالية في البنك المركزي (ساما).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز التنقيف المالي للأفراد في البنك المركزي (ساما) .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تمكين الأفراد اقتصادياً في البنك المركزي (ساما) .

الدراسات السابقة:

دراسة (Naveenan, et al., 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) في تعزيز الشمول المالي بأبعاده على الأنظمة المصرفية التقليدية وطرق الدفع الرقمية. تناولت الدراسة أبعاد التأثير التنظيمي، والتحديات التقنية، والجوانب التشغيلية لتطبيق العملات الرقمية الشاملة، مع تحليل التصميم والمبادئ الأساسية التي تجعلها أداة لتعزيز الشمول المالي.

اتبعت الدراسة منهج تحليلي وصفي، حيث تم جمع البيانات من خلال تحليل دراسات حالة لتطبيقات ناجحة للعملات الرقمية للبنوك المركزية في دول مختلفة، والتي أظهرت كيف ساهمت هذه التطبيقات في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية.

توصلت النتائج إلى أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تلعب دوراً محورياً في توسيع قاعدة الشمول المالي وتقديم خدمات مالية ميسرة وآمنة لمختلف الفئات المجتمعية. وأظهرت التحليلات أن هذه العملات الرقمية، إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح، يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

توصي الدراسة بتطوير سياسات تنظيمية داعمة وتوفير بنية تحتية تقنية متقدمة لضمان نجاح تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية، وكذلك تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية لضمان تحقيق الشمول المالي بشكل فعال ومستدام.

دراسة (Nawaz et al.,2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) في تعزيز الشمول المالي وتقوية اللوائح النقدية بأبعادها على الاقتصادات النامية وفعالية السياسة النقدية. تناولت الدراسة أبعاد التأثير التنظيمي، والابتكارات التقنية، والتحديات التشغيلية التي تواجه تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وتم اختيار كازاخستان كحالة دراسة باعتبارها الدولة الأولى في آسيا الوسطى التي بادرت بإطلاق عملة رقمية وطنية "التنغي الرقمي". وتم جمع البيانات من خلال تحليل السياسات والتقارير المتعلقة بتطبيق التنغي الرقمي وتأثيره على الشمول المالي والسياسة النقدية.

أظهرت النتائج أن التنغي الرقمي يسهم في توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة للمجتمعات المحرومة، ويساعد البنك الوطني في كازاخستان على تطبيق سياسات نقدية أكثر فعالية، من خلال السيطرة على العرض النقدي وأسعار الفائدة، مما يعزز استقرار الاقتصاد.

توصي الدراسة بضرورة تبني الدول النامية للعملات الرقمية للبنوك المركزية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي والاستقرار النقدي، وتطوير سياسات تنظيمية وتقنيات مبتكرة تدعم التطبيق الناجح لهذه العملات.

دراسة (Lekhi, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) في تقديم حلول آمنة للمدفوعات الرقمية وتعزيز الشمول المالي بأبعادها على التأثيرات الأمنية والخصوصية وآثارها على القطاع المصرفي التقليدي. تناولت الدراسة أبعاد سهولة المعاملات الرقمية، والتحديات المرتبطة بالخصوصية، وتأثيرها على توافر الائتمان والمنافسة في القطاع المصرفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات المتعلقة بتطبيقات العملات الرقمية للبنوك المركزية والتأثيرات المتوقعة من خلال استعراض الأدبيات الحالية والممارسات العالمية في هذا المجال.

أظهرت النتائج أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تقدم حلاً متميزة للمدفوعات الرقمية وتساهم في تسهيل المعاملات وتعزيز الشمول المالي، لكنها تثير في الوقت نفسه مخاوف حول زيادة الرقابة المالية وتأثيراتها على الخصوصية الفردية. كما بينت النتائج وجود تأثيرات محتملة على القطاع المصرفي التقليدي، حيث من الممكن أن يؤدي إلى تراجع توافر الائتمان وزيادة المنافسة. توصي الدراسة بضرورة اتباع نهج متوازن عند تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية، بحيث يتم تعظيم الفوائد المتعلقة بالأمان والشمول المالي مع تقليل المخاطر المرتبطة بالخصوصية والتأثيرات على القطاع المصرفي.

دراسة (Foo et al.,2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) على النظام المالي العالمي، وأهميتها في تعزيز الكفاءة والأمان في المعاملات المالية باستخدام تكنولوجيا البلوك تشين بأبعادها على التكنولوجيا، الشمول المالي، والسيادة الاقتصادية. تناولت الدراسة أبعاد التأثيرات التقنية والأمنية، تعزيز الشمول المالي، والحفاظ على السيادة الاقتصادية، مع التركيز على تجربة الصين كدولة رائدة في تطوير وتطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة التحليلية، حيث تم تحليل تجربة الصين الرائدة في مجال العملات الرقمية، واستعراض سياسات الحكومة الصينية وتوجهاتها في تطبيق CBDC، ومدى تأثيرها على السيادة الاقتصادية في ظل التطورات الرقمية العالمية.

أظهرت النتائج أن تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية يساهم في تعزيز الكفاءة والأمان في الأنظمة المالية، ويدعم الشمول المالي، ويعزز القدرة على الحفاظ على السيادة الاقتصادية في مواجهة

التحولات الرقمية. كما بيّنت النتائج أهمية النهج الاستراتيجي للحكومة الصينية في هذا المجال، مما جعلها نموذجاً يحتذى به على المستوى العالمي.

توصي الدراسة بضرورة أن تتبنى الدول سياسات واستراتيجيات متقدمة لتطوير عملات رقمية خاصة بها، بهدف تحقيق الفوائد المتعلقة بالأمان والكفاءة، ودعم الشمول المالي، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي في ظل تزايد التوجه نحو الرقمية.

دراسة (Ozili, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الابتكارات الرقمية في تعزيز الشمول المالي الرقمي بأبعادها على التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، والمخاطر التنظيمية. تناولت الدراسة أبعاد تأثير الابتكارات الرقمية مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، العملات المشفرة، التمويل المدمج، الذكاء الاصطناعي، خدمة المحافظ كخدمة (WaaS)، التكنولوجيا المالية (Fintech)، الشركات التقنية الكبيرة (BigTech)، والتمويل اللامركزي (DeFi) على تحقيق الشمول المالي الرقمي.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل الخطاب لاستكشاف كيفية مساهمة هذه الابتكارات الرقمية في تسريع الشمول المالي الرقمي في مناطق متعددة حول العالم، وكيف تسهم كل تقنية في تحقيق هذا الهدف بطرق فريدة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة.

أظهرت النتائج أن الابتكارات الرقمية تسهم بشكل ملحوظ في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي، حيث تساعد كل تقنية في تلبية احتياجات معينة وتوسيع الخدمات المالية بشكل فعال. كما أوضحت الدراسة أن هذه الابتكارات، على الرغم من دورها في الشمول المالي، تحمل بعض المخاطر التي يمكن معالجتها من خلال وضع لوائح تنظيمية دقيقة وهادفة.

توصي الدراسة بضرورة اتباع سياسات تنظيمية تراعي خصوصيات كل تقنية من الابتكارات الرقمية لضمان تحقيق الشمول المالي الرقمي، مع تخفيف المخاطر المحتملة المرتبطة بها.

دراسة (Boakye-Adjei et al.,2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) في تعزيز الشمول المالي بأبعادها على النظام المالي ثنائي الطبقات، الأساس التكنولوجي منخفض التكلفة، تسهيل التسجيل والوصول، وتعزيز التوافقية. تناولت الدراسة أبعاد التصميم التي تشمل إتاحة الابتكار لمزودي الخدمات غير المصرفية، تقديم منصة تكنولوجية قوية وبتكلفة منخفضة، تسهيل عمليات التسجيل والتأكد من الهوية عبر إجراءات مبسطة، وتعزيز التوافقية داخل الحدود وخارجها. اعتمدت الدراسة على منهجية المقابلات، حيث أجريت مقابلات مع تسعة بنوك مركزية لديها تجارب متقدمة في تطبيق CBDCs والشمول المالي، ومنها البنك المركزي في جزر البهاما، بنك كندا، بنك الشعب الصيني، البنك المركزي لشرق الكاريبي، بنك غانا، البنك المركزي الماليزي، بنك الفلبين المركزي، البنك الوطني الأوكراني، والبنك المركزي في الأوروغواي.

أظهرت النتائج أن العملات الرقمية للبنوك المركزية لديها القدرة على المساهمة في تحسين الشمول المالي من خلال التغلب على مجموعة من العوائق، مثل البعد الجغرافي، العوامل التنظيمية والمؤسسية، هياكل السوق، محدودية الوعي المالي، وقلة الثقة في المؤسسات المالية الحالية. إلا أن النتائج أشارت أيضاً إلى أن إصدار هذه العملات قد يتطلب سن قوانين جديدة أو مراجعة القوانين واللوائح القائمة.

توصي الدراسة بأن تعمل البنوك المركزية على تصميم العملات الرقمية بهدف تعزيز الشمول المالي مع تعديل الأطر القانونية والتنظيمية لضمان تحقيق هذا الهدف، والاستفادة من تجارب الدول التي طبقت CBDCs بنجاح لتعزيز الشمول المالي.

دراسة (Bizama,etal,2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إطار عمل يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال العملات الرقمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بأبعادها على تخفيض تكاليف المعاملات، تحسين تسوية المدفوعات، توسيع نطاق الوصول، وتضمين المدفوعات المبرمجة. تناولت الدراسة أبعاد التحليل الشامل لمشهد الشمول المالي، تحسين آليات المدفوعات المحلية وعبر الحدود، وتقديم رؤى من البنوك المركزية في المنطقة حول الجوانب الأساسية لتطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية.

اعتمدت الدراسة على التحليل التشخيصي لواقع الشمول المالي والمدفوعات في المنطقة، وجمعت بيانات من تجارب البنوك المركزية لتقديم إطار مقترح يمكن من خلاله تحقيق الشمول المالي عبر العملات الرقمية.

أظهرت النتائج أن العملات الرقمية، رغم أنها لا تزال في مراحل التطوير الأولى، يمكنها عند تصميمها بشكل جيد أن تسهم في تخفيض تكاليف المعاملات المحلية وعبر الحدود، وتحسين تسوية المعاملات لتكون في الزمن الفعلي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأموال الرقمية، بالإضافة إلى إتاحة إمكانية المدفوعات المبرمجة لتلبية متطلبات الأداء.

توصي الدراسة بأن تتبنى البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إطار عمل رقمي مدروس، لضمان تحقيق الشمول المالي من خلال تحسين الكفاءة وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، مع التركيز على الاستفادة من إمكانيات المدفوعات المبرمجة وتخفيض التكاليف للمعاملات عبر الحدود.

دراسة (Shamurailatpam& Majeed, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استقلالية البنوك المركزية في تطوير وتنفيذ العملات الرقمية وتأثيرها على السياسة النقدية والشمول المالي بأبعادها على التحديات التشغيلية، الاستقلالية النقدية، التأثيرات المجتمعية، والإطار التنظيمي. تناولت الدراسة أبعاد الأسباب التي تدفع الدول إلى تطبيق العملات الرقمية، التحديات التي تواجه البنوك المركزية في تطوير إطار عمل لهذه العملات، ودورها في تعزيز الشمول المالي والاستدامة المالية، بالإضافة إلى ضرورة الإطار التنظيمي لحماية الأمن القومي، و اعتمدت الدراسة على تحليل التجارب العالمية لمراحل تطوير العملات الرقمية في عدة اقتصادات حول العالم، مع تقديم دراسة حالة خاصة عن تطور العملة الرقمية في الهند كمثال لدراسة محددة لدولة.

أظهرت النتائج أن تنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية يواجه تحديات تشغيلية وتنظيمية، وأن تطبيق هذه العملات يمكن أن يسهم في تحسين الشمول المالي وتقديم فوائد مجتمعية واسعة النطاق، لكنه يتطلب إطاراً تنظيمياً قوياً لضمان تحقيق الأهداف دون المساس بالأمن القومي أو الاستقلالية النقدية.

توصي الدراسة بأن تستمر البنوك المركزية في تبني سياسات تدعم تطوير عملاتها الرقمية، مع ضرورة توفير إطار تنظيمي متين يحمي المصالح الوطنية ويدعم الأهداف المجتمعية مثل الشمول المالي والاستدامة المالية.

دراسة (Banerjee & Sinha, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (CBDC) في تعزيز الشمول المالي في الهند، ودور البنك المركزي في تصميم وتنفيذ العملة الرقمية بما يتوافق مع تطورات النظام المالي والاقتصادي، بأبعادها على كفاءة النظام المالي، استقرار القطاع المالي،

وإمكانية رؤية النظام المدفوعات الرقمية. تناولت الدراسة أبعاد العوامل المؤثرة على كفاءة واستقرار القطاع المالي، ودور السياسة النقدية في تعزيز الشمول المالي من خلال تطبيق العملة الرقمية.

اعتمدت الدراسة على تحليل انحدار كمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (Structural Vector Auto-Regression) لقياس العوامل الدافعة لكفاءة واستقرار القطاع المالي، ولتقييم تأثير تطبيق CBDC على الشمول المالي. كما استعرضت الدراسة دور البنك المركزي الهندي في بناء نموذج للعملة الرقمية يعتمد على رؤية واضحة للنظام المالي، بهدف تحديد الفجوات الموجودة في تحقيق الشمول المالي في الهند وتطوير استراتيجية لتصميم العملة الرقمية.

أظهرت النتائج أن النظام المالي الهندي يتمتع بإمكانيات كبيرة لتطبيق CBDC بنجاح، مما قد يساهم في تحسين الشمول المالي واستفادة المستهلكين من هذه التقنية. كما أبرزت الدراسة دور البنك المركزي الهندي في ضمان التنفيذ السلس للعملة الرقمية وتحقيق الاستفادة الكاملة للمستهلكين.

توصي الدراسة بأن يتبنى البنك المركزي الهندي استراتيجية متكاملة لتصميم CBDC تستند إلى رؤية واضحة للنظام المالي، مع التركيز على دور السياسات التنظيمية في تحقيق أقصى فائدة للمستهلكين وتعزيز الشمول المالي في الهند.

دراسة (Tan, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) على الشمول المالي وأثرها على زيادة معدلات الإقراض وتقليل مخاطر تآكل الودائع المصرفية في البلدان النامية، بأبعادها على تحفيز فتح الحسابات المصرفية، استخدام البيانات لتقليل مخاطر الإقراض، وتأثيرات تصميم CBDC على تدفقات الأموال والرفاهية المالية للأسر. تناولت الدراسة قناتين

رئيسيتين: تحفيز الإيداع المصرفي من الفئات غير المخدومة مسبقاً، وتسهيل بناء تاريخ ائتماني باستخدام بيانات CBDC لتقليل عدم التماثل المعلوماتي في مخاطر الائتمان.

اعتمدت الدراسة على نموذج تحليلي يستعرض الظروف التي يمكن فيها لـ CBDC تعزيز الإقراض وزيادة الشمول المالي، مثل انخفاض مخاطر سيولة الودائع، وزيادة الثروة النسبية للفئات غير المخدومة مسبقاً، وقيمة CBDC كوسيلة للدفع وبناء الائتمان. كما استعرضت الدراسة نماذج تصميم CBDC من نوع "الثنائية الطبقات"، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار العملة الرقمية للبنوك التجارية التي توزعها بدورها على المستهلكين، وناقشت دور مزودي الخدمات غير المصرفية في توزيع CBDC وتأثيره على تدفق الأموال إلى الحسابات المصرفية.

أظهرت النتائج أن CBDC يمكن أن تكون فعالة في تعزيز الرفاهية المالية للأسر، حتى في حال انخفاض الإقراض العام، نظراً لأنها توفر وسيلة دفع آمنة وبديلاً للادخار، وتزيد من الفائض في الإقراض من خلال تقليل مخاطر الائتمان.

توصي الدراسة بأن تُبنى تصميمات CBDC بحيث تعزز الشمول المالي، عبر السماح بمشاركة بيانات CBDC مع البنوك لتسهيل بناء الائتمان للفئات غير المخدومة، مما يقلل معدلات الفائدة المفروضة عليهم ويوفر فرصاً ائتمانية أكبر بتكاليف أقل.

دراسة (Ozili, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) في خفض معدلات الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها على زيادة الشمول المالي، وتمكين الفئات الفقيرة من الوصول إلى الائتمان الميسر والخدمات المالية الأساسية. تناولت الدراسة الأبعاد المتعلقة بالتصميم الخاص لـ CBDCs، والذي يضمن استهداف الشمول المالي لفئات الفقراء، سواءً من لديهم

حسابات مصرفية أو المحرومين منها، كوسيلة لتمكينهم من تحسين رفاهيتهم والارتقاء بمستواهم المعيشي.

اعتمدت الدراسة على تحليل الدور الافتراضي للعمليات الرقمية في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر، وخلصت إلى أن تأثير CBDCs على الحد من الفقر يمكن أن يكون فعالاً فقط في حال تصميمها خصيصاً لتعزيز الشمول المالي للفقراء، حيث تتيح لهم الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية التي تدعم تحسين ظروفهم الاقتصادية.

أظهرت النتائج أن تصميم CBDCs بطريقة تراعي احتياجات الفقراء يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصةً تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، بينما تقل فعالية هذا التأثير في الدول المتقدمة التي لا تعتمد على CBDCs لزيادة الشمول المالي.

توصي الدراسة بأن يتم تطوير تصميمات CBDCs بعناية لضمان تحقيق الشمول المالي للفئات الفقيرة، بحيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة، مما يساعدهم على تحسين حياتهم والارتقاء فوق خط الفقر، ويدعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة (Nieborak, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) كنوع جديد من النقود وأثرها على الشمول المالي ودعم أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها على الفوائد والتحديات المرتبطة بإضفاء الطابع القانوني عليها وحماية حقوق وحرريات المواطنين. تناولت الدراسة أبعاد الفوائد مثل تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومخاوف الخصوصية المرتبطة بانخفاض مستوى إخفاء الهوية مقارنةً بالنقود التقليدية، والتحديات التشريعية في اعتماد العملة الرقمية.

اعتمدت الدراسة على تحليل قانوني استكشافي لدور CBDC كأداة تشريعية في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ودورها كوسيلة لدعم السياسات المالية والنقدية.

أظهرت النتائج أن العملات الرقمية للبنوك المركزية، رغم قلة مستوى إخفاء الهوية، تتمتع بمزايا بارزة مثل دعم الشمول المالي وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الموضوعة في أجندة الأمم المتحدة 2030.

توصي الدراسة بأن يتم تطوير إطار تشريعي واضح للعملات الرقمية للبنوك المركزية، يأخذ في الاعتبار حقوق الأفراد وخصوصيتهم، مع التركيز على استخدامها كوسيلة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

دراسة (Ozili, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، والتكنولوجيا المالية (Fintech)، والعملات المشفرة في تحقيق الشمول المالي والاستقرار المالي بأبعادها على المزايا والمخاطر المرتبطة بكل من هذه الأدوات في سياق الشمول المالي والاستقرار المالي. تناولت الدراسة أبعاد كيفية توفير CBDC و Fintech وقنوات بديلة للوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً، ودور كل منها في دعم استقرار النظام المالي، مقابل المخاطر التي تطرحها العملات المشفرة على الاستقرار المالي وضرورة تنظيمها بشكل فعال.

اعتمدت الدراسة على تحليل نقدي للخطاب لتحديد الفوائد والمخاطر المتعلقة بكل من CBDC، Fintech، والعملات المشفرة، واستكشاف دورها المستقبلي في الشمول المالي والاستقرار المالي.

أظهرت النتائج أن CBDC و Fintech يمكن أن يعززا الشمول المالي ويحافظا على الاستقرار المالي، بينما تطرح العملات المشفرة مخاطر على الاستقرار المالي يمكن الحد منها عبر التنظيم الفعال. كما أوضحت الدراسة بعض التحديات التي تواجه استخدام هذه الأدوات لتحقيق الشمول المالي والحفاظ على الاستقرار المالي.

توصي الدراسة بضرورة التعامل بحذر مع المخاطر المرتبطة باستخدام CBDC ، Fintech ، والعملات المشفرة لتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي، مع التأكيد على أهمية التنظيم لضمان الاستخدام الأمثل والفوائد الاقتصادية المستدامة.

دراسة (Didenko& Buckley, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) كحل فعال لتحديات الشمول المالي وتكاليف التحويلات المرتفعة في دول جزر المحيط الهادئ (PICs) ، بأبعادها على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتخفيف الأعباء المالية الناتجة عن تكاليف التحويلات للمهاجرين. تناولت الدراسة أبعاد التحديات التي قد تعيق تنفيذ CBDCs في هذه الدول، وتأثير العوامل الخارجية على تطوير العملات الرقمية في المنطقة.

اعتمدت الدراسة على تحليل شامل لتحديات الشمول المالي وتكاليف التحويلات في جزر المحيط الهادئ، مع تقديم توصيات لتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق CBDCs في المستقبل.

أظهرت النتائج أن العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن توفر حلاً فعالاً للتغلب على عوائق الشمول المالي وتكاليف التحويلات المرتفعة، ولكن يتطلب الأمر تأسيس بنية تحتية وتطوير الخبرات اللازمة في البنوك المركزية للمنطقة.

توصي الدراسة بأن تبدأ دول جزر المحيط الهادئ في بناء القدرات وتطوير المهارات اللازمة في بنوكها المركزية، تمهيداً لإطلاق عملات رقمية مستقبلية، بدلاً من إصدارها فوراً، لضمان أقصى فائدة وتعزيز الشمول المالي في المنطقة.

دراسة (Ozili, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية عملة eNaira الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في نيجيريا بأبعادها على تحسين مستوى الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة وتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة. تناولت الدراسة أبعاد مزايا eNaira كأداة لزيادة الشمول المالي، على الرغم من أن الدراسة لم تتناول بشكل مباشر تأثير هذه العملة على الشمول المالي في المجتمع.

اعتمدت الدراسة على تحليل استكشافي لتطبيق عملة eNaira، وتأثيرها المتوقع على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا، خاصةً للفئات التي تقتصر إلى الخدمات المصرفية.

أظهرت النتائج أن eNaira تمتلك إمكانيات كبيرة في تعزيز الشمول المالي، مما يمكن الفئات غير المخدومة من الوصول إلى الخدمات المالية عبر محفظة eNaira الرقمية، وقد لاقت هذه التجربة اهتماماً واسعاً من البنوك المركزية والمراقبين حول العالم.

توصي الدراسة بمتابعة تطوير واستخدام eNaira لدعم الشمول المالي، مع ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث لفهم تأثيرها العملي بشكل مباشر على الفئات غير المخدومة في نيجيريا.

الفجوة البحثية:

رغم وجود عدد من الدراسات التي تناولت تأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) في تعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة فيما يتعلق بتطبيق هذه العملات الرقمية في السياق السعودي، وخاصة دور البنك المركزي السعودي (ساما) في هذا المجال. إن التحولات الكبيرة في النظام المالي العالمي والتركيز المتزايد على الابتكار الرقمي في الخدمات المالية، يضعان أمام المملكة العربية السعودية فرصة لدراسة الفوائد والتحديات المرتبطة بتطبيق العملات الرقمية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي.

أحد أوجه الفجوة البحثية يتمثل في نقص الدراسات التطبيقية التي تتناول تجربة البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بالعملات الرقمية، على الرغم من الاهتمام المتزايد بهذه التكنولوجيا عالمياً. معظم الدراسات السابقة تركز على أمثلة دولية من تجارب مثل كازاخستان والصين والهند، مما يجعل من الصعب فهم كيفية تأثير العملات الرقمية على الشمول المالي في السياق السعودي، والذي يمتاز بخصائص ثقافية واقتصادية فريدة.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة لدراسة الأبعاد الثقافية والاقتصادية المحلية، حيث تختلف تفضيلات وسلوكيات المجتمع السعودي فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرقمية عن الدول الأخرى، وهذا يتطلب فهماً دقيقاً لكيفية تقبل المجتمع السعودي للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وكيف يمكن تصميم هذه العملات بطريقة تلبي احتياجاته.

تعتبر الأبعاد التقنية والتنظيمية تحديات مشتركة بين الدراسات العالمية والدراسة الحالية، حيث تتفق الدراسة الحالية مع دراسات مثل Naveenan et al., 2024 و Ozili, 2022 في التركيز على أهمية وضع أطر تنظيمية وتشريعية قوية لضمان نجاح العملات الرقمية. ولكن، هناك حاجة ملحة

لدراسة أثر تلك الأطر التنظيمية والتقنية في سياق النظام المالي السعودي تحديداً، بما يراعي التشريعات المحلية والأطر التنظيمية الخاصة بالمملكة.

كما أن الدراسة الحالية تتناول بشكل خاص تأثير العملات الرقمية على التثقيف المالي والتمكين الاقتصادي، وهي أبعاد لم تُعطَ الاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، مثل Boakye-Adjei et al., 2023 و Tan, 2024. إن تعزيز التثقيف المالي للأفراد وتمكينهم اقتصادياً يعتبران جزءاً أساسياً من تحقيق الشمول المالي الكامل، خاصةً في المجتمعات التي تشهد تحولاً سريعاً نحو الاقتصاد الرقمي. وأخيراً، هناك حاجة لتحليل تأثير العملات الرقمية على الكفاءة المالية وتقليل تكاليف المعاملات في السياق السعودي. بينما تُظهر الدراسات العالمية فوائد ملحوظة في هذا الجانب، مثل دراسة Bizama et al., 2024 و Didenko & Buckley, 2022، فإن المملكة بحاجة إلى دراسة الأثر الفعلي لتطبيق العملة الرقمية للبنك المركزي السعودي على تسهيل المعاملات المالية، خاصة فيما يتعلق بتقليل التكاليف في التحويلات المحلية والدولية.

و تسعى الدراسة الحالية إلى دمج الأبعاد الثقافية والاقتصادية الفريدة للبيئة السعودية، وهي نقطة لم تُعطَ أهمية كبيرة في الدراسات الأخرى. معظم الدراسات ركزت على الأبعاد التقنية والتشريعية بشكل عام، دون أخذ بعين الاعتبار التأثيرات الثقافية والاجتماعية التي قد تكون لها دور كبير في تحديد مدى تقبل المجتمع لهذه التقنية، و تلعب العوامل الثقافية دوراً كبيراً في تشكيل ردود فعل المجتمع تجاه العملات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية والثقة في النظام المالي الرقمي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم تأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في تحقيق الشمول المالي في المجتمع السعودي. ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على مجموعة من الأبعاد التي تشمل توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، التكامل المصرفي، الكفاءة المالية، التثقيف المالي، والتمكين الاقتصادي. وفيما يلي تعريفات هذه الأبعاد :

العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) : تتفق غالبية الدراسات على أن العملات الرقمية للبنك المركزي تعتبر متغيراً مستقلاً رئيسياً يمكنه دعم تحقيق أهداف الشمول المالي. فهي توفر بديلاً رقمياً آمناً للنقود التقليدية، وتساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات التي لا تمتلك حسابات مصرفية أو تفتقر إلى الخدمات المالية. كما تساعد CBDCs في تحسين الكفاءة المالية من خلال تسهيل المعاملات وتسريعها، مما يعزز من استقرار النظام المالي (Naveenan et al., 2024; Nawaz et al., 2024)

الأطر التنظيمية والتشريعية : ركزت دراسات مثل (Naveenan et al., 2024; Nawaz et al., 2024; Ozili, 2022; Nieborak, 2024; Shamurailatpam & Majeed, 2024) على أهمية وجود أطر تنظيمية وتشريعية محكمة لضمان نجاح تطبيق العملات الرقمية. تتضمن هذه الأطر قواعد لحماية خصوصية المستخدمين والحفاظ على استقلالية النظام المالي. إضافة إلى ذلك، تُعتبر هذه التشريعات مهمة لضمان توافق العملات الرقمية مع السياسات النقدية وتعزيز ثقة المستخدمين في النظام المالي الرقمي.

التكنولوجيا والأمن : أشارت دراسات مثل (Foo et al., 2024; Lekhi, 2024; Boakye-Adjei, 2024; Ozili, 2024; Nieborak, 2024; et al., 2023) إلى أهمية التكنولوجيا والأمان في تطبيقات العملات الرقمية. يُعتبر الأمان التقني عنصراً أساسياً لضمان حماية بيانات المستخدمين، ومنع

التحديات السيبرانية، وتعزيز الثقة في العملات الرقمية. كما أن التكنولوجيا المتقدمة تُسهّل التحويلات المالية وتجعلها أكثر كفاءة وفعالية، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار المالي.

الابتكارات الرقمية والتكامل مع Fintech : تمثل الابتكارات الرقمية وتكامل التكنولوجيا المالية (Fintech) مع العملات الرقمية أحد المتغيرات الأساسية المشتركة. وقد تناولت دراسات (Ozili, 2023; Boakye-Adjei et al., 2024) أهمية هذا التكامل في تقديم حلول مبتكرة للفئات غير المخدومة مصرفياً وتوفير قنوات وصول جديدة للمعاملات المالية. يُمكن للابتكارات الرقمية دعم الشمول المالي عبر إتاحة المزيد من الخدمات المالية للفئات المحرومة، وتقديم تجارب استخدام ميسرة وآمنة.

الشمول المالي هو عملية تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، وخدمات الدفع، والتوفير، والتمويل، والتأمين، بشكل ميسر وآمن وبأسعار معقولة، ويهدف الشمول المالي إلى إدماج الفئات التي لا تتعامل مع البنوك في النظام المالي الرسمي، وخاصة الفئات الضعيفة اقتصادياً أو التي تعيش في المناطق النائية. ويعتبر الشمول المالي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تحسين الظروف المعيشية ويعزز من القدرة على المشاركة الاقتصادية (Boakye-Adjei et al., 2023).

توسيع الوصول إلى الخدمات المالية: يُقصد بتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية تسهيل حصول الأفراد والفئات غير المخدومة على خدمات مالية متنوعة، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. (Boakye-Adjei et al., 2023)

التكامل المصرفي: يشير التكامل المصرفي إلى تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين البنوك التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية، بهدف تقديم خدمات مالية متكاملة وشاملة للمجتمع. (Nawaz et al., 2024)

الكفاءة المالية: تُعرف الكفاءة المالية بأنها القدرة على تقليل التكاليف المالية وتحسين سرعة وفعالية عمليات التحويل المالي والخدمات المالية الأخرى. (Bizama et al., 2024)

التثقيف المالي: التثقيف المالي هو عملية تعزيز الوعي والمعرفة المالية للأفراد، بهدف تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة واستخدام الخدمات المالية بطريقة آمنة وفعّالة. (Ozili, 2024)

التمكين الاقتصادي: يشير التمكين الاقتصادي إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى أدوات مالية تساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة فرصهم الاقتصادية. (Tan, 2024)

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية وصفية لتقييم دور العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز الشمول المالي في المجتمع السعودي. يتم التركيز على كيفية تأثير استخدام هذه العملات على الأبعاد المختلفة للشمول المالي، مثل توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وتحقيق التكامل المصرفي، وزيادة الكفاءة المالية، وتعزيز التنافس المالي، وتمكين الأفراد اقتصادياً.

مصادر جمع البيانات

➤ **المصادر الأولية:** تشمل المصادر الأولية جميع البيانات التي يتم جمعها مباشرة من المشاركين في الدراسة، حيث تُعد هذه البيانات فريدة ومخصصة لغرض هذه الدراسة فقط. تتضمن المصادر الأولية في هذه الحالة الاستبيانات التي تُوزع على عينة من الموظفين والمديرين في الشركات الحكومية بالمناطق الجنوبية.

➤ **أما المصادر الثانوية** تتضمن جميع المعلومات التي تم جمعها سابقاً من قبل باحثين آخرين أو مؤسسات، والتي يمكن استخدامها كمرجع لدعم وتحليل بيانات الدراسة، و تشمل هذه المصادر الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة، مما يمكن أن يساعد في مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع معطيات سابقة ويعزز من صدق نتائج البحث..

أدوات الدراسة:

يُعتبر الاستبيان أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لجمع البيانات الكمية من المشاركين حول آرائهم وتجاربهم فيما يتعلق بتأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) على الشمول المالي.

يهدف الاستبيان إلى جمع معلومات تفصيلية حول أبعاد الشمول المالي مثل الوصول إلى الخدمات المالية، التكامل المصرفي، الكفاءة المالية، التثقيف المالي، والتمكين الاقتصادي. ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة (مثل مقياس ليكرت) لقياس رأي المشاركين حول الأبعاد المستهدفة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

• لاختبار أسئلة وفرضيات الدراسة والإجابة عنها قام الباحث باستخدام التقنيات الإحصائية

للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences - SPSS كما يلي:

أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures: والتي تم استخدامها لوصف

الخصائص الديمغرافية والوظيفية للمديرين عينة الدراسة، وتشمل:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للمديرين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية لعينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.

ثانياً: الإحصاء التحليلي:

• معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على ثبات فقرات ابعاد متغيرات الدراسة.

• الانحدار البسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق أداة الدراسة والتعرف على العلاقة بين المتغيرات

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية :** ستركز الدراسة بشكل رئيسي على تأثير العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) على الشمول المالي، بما يشمل الأبعاد المحددة وهي توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، التكامل المصرفي، الكفاءة المالية، التثقيف المالي، وتمكين الأفراد اقتصادياً.
- **حدود مكانية:** تركز على المملكة العربية السعودية وتجربة البنك المركزي السعودي (ساما) في تطبيق العملات الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي .
- **حدود زمانية :** تم إعداد الدراسة في عام 2024.
- **حدود بشرية:** تعتمد الدراسة على عينة من الأفراد والخبراء في مجالي الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى ممثلين من البنك المركزي السعودي. قد تكون العينة البشرية غير شاملة لكافة الفئات السكانية.

- Banerjee, S., & Sinha, M. (2023). Promoting financial inclusion through Central Bank Digital currency: an evaluation of payment system viability in India. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 17(1), 176-204.
- Bizama, G., Wu, A., Paniagua, B., & Mitre, M. (2024). A Framework for Digital Currencies for Financial Inclusion in Latin America and the Caribbean. *arXiv preprint arXiv:2401.09811*.
- Boakye-Adjei, N. Y., Auer, R., Banka, H., Faragallah, A., Frost, J., Natarajan, H., & Prenio, J. (2023). Can central bank digital currencies help advance financial inclusion?. *Journal of Payments Strategy & Systems*, 17(4), 433-447.
- Didenko, A. N., & Buckley, R. P. (2022). Central bank digital currencies as a potential response to some particularly Pacific problems. *Asia Pacific Law Review*, 30(1), 44-69.
- Foo, L. P., Ooi, D. B. Y., & Chang, K. B. (2024). Central Bank Digital Currency: A Case Study in China. In *Global Developments in Central Bank Digital Currency* (pp. 84-95). IGI Global
- Lekhi, P. (2024). Central Bank Digital Currencies: Concept, Benefit, Impact, and Challenges. In *Exploring Central Bank Digital Currencies: Concepts, Frameworks, Models, and Challenges* (pp. 13-20). IGI Global.
- Naveenan, R. V., Nanjundaswamy, A., & Loang, O. K. (2024). Revolutionizing Digital Financial Inclusion With Central Bank Digital Currencies. In *Global Developments in Central Bank Digital Currency* (pp. 194-214). IGI Global.

- Nawaz, F., Aysan, A. F., Kayani, U., & Nasserredine, H. (2024). Do CBDCs promote financial inclusion and strengthen the monetary regulations? *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(8), Article 5870. <https://doi.org/10.24294/jipd.v8i8.5870>
- Nieborak, T. (2024). Central Bank Digital Currency as a New Form of Money. *Białostockie Studia Prawnicze*, 29(1), 189-203.
- Ozili, P. K. (2022). CBDC, Fintech and cryptocurrency for financial inclusion and financial stability. *Digital Policy, Regulation and Governance*, 25(1), 40-57.
- Ozili, P. K. (2023). Central bank digital currency, poverty reduction and the United Nations sustainable development goals. In *Embracing Business Sustainability Through Innovation and Creativity in the Service Sector* (pp. 175-183). IGI Global.
- Ozili, P. K. (2023). eNaira central bank digital currency (CBDC) for financial inclusion in Nigeria. In *Digital economy, energy and sustainability: Opportunities and Challenges* (pp. 41-54). Cham: Springer International Publishing
- Ozili, P. K. (2024). Digital Innovations for Increasing Financial Inclusion: CBDC, Cryptocurrency, Embedded finance, Artificial Intelligence, WaaS, Fintech, Bigtech, and DeFi. In *Impact of Artificial Intelligence on Society* (pp. 174-184). Chapman and Hall/CRC
- Shamurailatpam, S. D., & Majeed, M. (2024). The Autonomy of Central Banks and Digital Currency: A Macroeconomic Perspective. In *AI-Driven Decentralized Finance and the Future of Finance* (pp. 273-288). IGI Global.
- Tan, B. J. (2024). Central bank digital currency and financial inclusion. *Journal of Macroeconomics*, 81, 103620

Mid–Ocean University

College of Management

Department of business administration



**The Role of Digital Currencies in Enhancing Financial Inclusion through
Central Banks: An Applied Study on the Saudi Central Bank (SAMA)**

Preparation:

Supervision:

Dr. Asmaa Anza

1446–2024